

شلال الدولة

ديفيد بروكس

صحيفة نيويورك تايمز

12 أكتوبر 2010

The Paralysis of the State

By David Brooks

The New York Times Newspaper

ترجمة: علي الحارس (alharis.a@gmail.com)

- من كتاب (مقالات الأعمدة) في صحيفة (نيويورك تايمز) منذ عام 2003.
- عمل محررا في مجلة (ويكلي ستاندارد) منذ انطلاقتها.
- كان من كتاب (مقالات الأعمدة) في صحيفة (وول ستريت جورنال).
- عمل محررا مشاركا في مجلتي (نيوزويك) و(اتلانتيك مونثلي).
- عمل محللا في إذاعة (NPR).
- عمل أستاذا للسياسة العامة في جامعة دوك.
- إجازة في التاريخ. جامعة شيكاغو.



ديفيد بروكس

أحيانا تؤدي مشكلة محلية إلى تسليط الضوء بشكل كامل على مشكلة وطنية أكبر، ومثال ذلك الموقف المعارض لحاكم نيو جيرسي كريستو كريستي (Chris Christie) في شأن بناء نفق جديد يربط ولايته بولاية نيويورك.

يرى كريستي أن الولاية التي تعاني حاليا من عجز مالي سنوي يقدر بمليارات الدولارات لا يمكنها أن تمول مشروعا ضخما جديدا يبدو أنه سيتجاوز ميزانيته بخمسة مليارات دولار قبل البدء به أساسا. أما منتقدوه فيرون أن هذا النفق يتطابق تماما مع حاجات الولاية في مجال البنية التحتية إذا أرادت أن تزدهر في العقود المقبلة.

كلا الفريقين محق في دعواه، ولكن هنالك سؤال لم يطرحه أي منهما. وهو: لماذا يبرز العجز عن توفير التمويل للمشاريع المهمة؟ قبل عدة عقود، وعندما كانت الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات أصغر حجما بكثير مما هي عليه حاليا، كانت قادرة على النهوض بمشاريع عملاقة جديدة، من أمثال: منظومة سكة القطارات العابرة للولايات.

شلل الدولة

وبرنامج الفضاء. أما اليوم فإنها عاجزة عن إقامة مشاريع مماثلة على الرغم من أنها أكبر حجماً.

تتلخص الإجابة على هذا السؤال في ما دعاه جوناثان راوك (Jonathan Rauch) في مجلة (ناشيونال جورنال) بـ«التبّيس الديمقراطي»: فخلال العقود القليلة الفائتة، أصبحت الحكومات أكثر التصاقاً بسلسلة من الإجراءات التي تستنزف المال من الاستخدامات البناءة وتصبها في مجالات لا طائل منها؛ وعندما تعجز ولاية نيو جيرسي عن تمويل بناء نفقها، فإن مبالغ حزمات المنافع الوظيفية التي تقدم لموظفي الولاية تتجاوز بنسبة (41%) متوسط ما تقدمه الشركات الخاصة الخمسمئة الأغنى في العالم بحسب قائمة مجلة فورتن، وهذه المبالغ تتزايد كل عام بنسبة (16%) في العام.

كذلك فإن ولاية نيويورك تعاني الأمرين لتوفير التمويل اللازم لمدارسها بينما تقدم المرتبات التقاعدية لعشرة آلاف من عناصر الشرطة الذين تقاعدوا قبل الخمسين من العمر. كما إن كاليفورنيا عاجزة عن تمويل أية مشاريع مائية جديدة، ولكن شرطة الولاية يحق لهم استلام أكثر من (90%) من المرتب عندما يتقاعدون في الخمسين. ويصل المرتب السنوي الأساسي لضابط السجن العادي إلى (\$70,000) ومع الساعات الإضافية إلى (\$100,000). وبهذا تنفق ولاية كاليفورنيا على السجناء أكثر من إنفاقها على التعليم العالي.

إن الولايات الأمريكية جميعها سوف تعاني الشلل لبقية حياتنا بسبب التزاماتها المالية غير الممولة في مجال الرواتب، وهي التزامات تصل، إذا حسبناها بدقة، إلى تريليونين من الدولارات، أو (\$87,000) لكل عامل في جهات الدولة.

ويمكن القول إجمالاً أن الحكومات لا يمكنها تعزيز الازدهار المستقبلي لأنها مكبلة بقيود التبذير على الذات.

شلل الدولة

لقد أجرى دانييل ديسالفو (Daniel DiSalvo)، وهو خبير في العلوم السياسية من جامعة (City College of New York)، استبياناً رائعاً حول هذه المشكلة في العدد الجديد من مجلة (National Affairs)، حيث وجد ديسالفو أن العامل في القطاع الحكومي بتعدد مستوياته (الفيدرالي، الولايات، المحليات) يكسب أكثر في المتوسط مما يكسبه نظيره في القطاع الخاص بـ(14%) في الساعة كرواتب ومناقص. ويلاحظ أن مدينة مثل بوفالو يوجد فيها العدد نفسه من موظفي الدولة منذ الخمسينيات مع أنها خسرت نصف عدد سكانها منذ ذلك الحين.

هذه الترتيبات نمت تدريجياً؛ فخلال معظم سنوات القرن العشرين، قاوم معظم الليبراليين الملتزمين كالرئيس فرانكلين روزفلت إنشاء نقابات عمال لموظفي القطاع العام، وكان جورج مينني (George Meany) من الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس المنظمات العمالية (AFL-CIO) يرى أن «من المستحيل المساومة بشكل جماعي مع الحكومة». أما مدراء القطاع الخاص فكان عليهم أن يتنافسوا في السوق، ولهذا وجدوا حافزاً يدفعهم إلى مقاومة طلبات النقابات، حيث يوجد، نظرياً، بعض التوازن بين احتياجات العمال والشركات. أما المدراء الذين يديرون المرافق الحكومية فهم يمتلكون نوعاً من الاحتكارية لخدماتهم وليس هنالك من حافز قوي يدفعهم لمعارضة مطالب النقابات، فهذا من شأنه أن يجعلهم غير شعبيين.

أضف إلى ذلك أن نقابات القطاع العام يمكنها أن تستخدم السلطة السياسية لزيادة الطلب على منتجاتها، وهنا يلاحظ ديسالفو أن الاتحاد الأمريكي لموظفي الولايات والمقاطعات والبلديات كان الجهة الأكثر إنفاقاً على السياسة الأمريكية إبان المدة (1989-2004)، حيث صرف (40 مليون) دولار على المرشحين الفيدراليين. ويتمثل الأثر الأكبر في ارتفاع عدد المشاركين في الانتخابات المحلية، وذلك لأن نقابة حرس السجون في كاليفورنيا، مثلاً، أرسلت إشارة بذلك عبر إنفاقها (\$200,000) لهزيمة مرشح في مجلس الولاية كان ينادي بتخفيض النفقات.

شلل الدولة

نجد في الولايات الأمريكية جميعها أن من ينتخب للقيادة يعمد إلى زيادة رواتب الموظفين في السنوات السمان ثم يسترضي النقابات عبر زيادة المنافع الوظيفية المستقبلية في السنوات العجاف. وحتى إن تم انتخاب أنصار تخفيض النفقات، فسيجدون أنفسهم مقيدون بالتزامات إنفاقية وعقود توظيف.

تتلخص النتيجة النهائية لهذا الوضع بظهور حكومة متيبسة. إن الكثير منا سوف يكونون سعداء لو حظينا بنسخة أكبر من حكومة الخمسينيات الماضية؛ فهي حكومات أدارت فائضا في الميزانية وكانت ماهرة بما يكفي لمعالجة مشكلات طويلة الأمد عندما برزت أمامها. ولكن هذه الحكومة غير موجودة حاليا، وإنما لدينا حكومة عاجزة عن الحركة لا مناص من الانفكاك من التزاماتها الممتدة في كافة الجهات الخاطئة.

هذا الوضع، واسمحو لي أن أقول ذلك، ناتج عن فشل تاريخي للحزب الديمقراطي؛ فهذا الحزب يؤمن بالاستخدامات الإيجابية للحكومة، ولكن إذا رغب الحزب بأن تشاطره البلاد هذا الرأي، فعندها ينبغي توفير حكومة ذات حركة رشيقة ورأي حازم وفعالية، وهذا يعني أحيانا مواجهة المطالب المفرطة لنقابات القطاع العام، ولكن الحزب الديمقراطي وقع تحت سيطرة النقابات عوضا عن ذلك، وتعرض النشاط الليبرالي للشلل بسبب مصالحه الخاصة ذاتها.

إننا نستمع إلى الأصوات الناقدة للأداء الحكومي وهي تنادي باستمرار: أقل، أقل، أقل؛ أما الليبراليون فيجهرن: المزيد، المزيد، المزيد. ويوما ما ستكون هنالك حركة عازمة على اتخاذ قرار بشأن الخيارات المتاحة، وتقول: هذا، وليس ذلك.